



البنك المركزي العراقي  
قسم الاستقرار النقدي و المالي



# تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

العدد  
السابع عشر

الفصل الثالث

2021

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي  
(الفصل الثالث - 2021)

**Early Warning Report for the Banking Sector**  
**(The Third Quarter – 2021)**

البنك المركزي العراقي

2021

الاسم: (تقرير الإنذار المبكر للفصل الثالث من عام 2021) / العدد السابع عشر.  
الوصف: العاصمة بغداد - البنك المركزي العراقي / يصدر أربع مرات في السنة/ بدأ إصداره في عام 2017.

العنوان: البنك المركزي العراقي - شارع الرشيد - بغداد - العراق.

هاتف: 8165171

ص . ب : 64

فاكس: 0096418166802

البريد الإلكتروني: [cbi@cbi.iq](mailto:cbi@cbi.iq)

**الإنذار المبكر:** هو مؤشر يعطي صورة واضحة عن واقع وحجم المخاطر المحتملة الحدوث التي قد يتعرض لها القطاع المالي بصورة خاصة والاقتصاد بصورة عامة، ومن ثمَّ يُمكنُ صنَّاع القرار من اتخاذ التدابير اللازمة ورسم السياسات في الوقت المناسب لتلافي حدوث أزمة مالية.

**يمكنكم الاقتباس من التقرير وفق الصيغة الآتية:**

البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر للفصل الثالث من عام 2021، العدد السابع عشر، بغداد، 2022.

\*ترسل طلبات الحصول على هذا العدد إلكترونياً إلى العنوان الآتي:

[mfs.dept@cbi.iq](mailto:mfs.dept@cbi.iq)

## المحتويات

2-1.....	المقدمة.....
9-3.....	الفصل الأول (تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة).....
3.....	أولاً: مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي.....
4.....	ثانياً: كفاية الاحتياطيات.....
4.....	1 نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع ( $M_2$ ).....
5.....	2 معدل نمو نسبة صافي الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد بالمعنى الواسع ( $M_2$ ).....
6.....	ثالثاً: التغير في معدلات أسعار الفائدة.....
6.....	1 أسعار الفائدة قصيرة الأجل على الودائع.....
7.....	2 معدل الفائدة الحقيقي.....
26-10.....	الفصل الثاني (تحليل مؤشرات إداء المصارف).....
10.....	1 قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف.....
10.....	2 الودائع المصرفية / $M_2$ .....
12.....	3 إجمالي الائتمان النقدي / إجمالي الودائع.....
13.....	4 المضاعف النقدي.....
14.....	5 ربحية المصارف.....
15.....	6 ربحية المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة الأجنبية.....
17.....	7 القروض المتعثرة / إجمالي الائتمان النقدي.....
19.....	8 القروض المتعثرة / إجمالي الودائع.....
20.....	9 القروض المتعثرة / إجمالي الأصول.....
22.....	10 التوزيع القطاعي للقروض المتعثرة.....
23.....	11 صافي الموجودات الأجنبية لدى المصارف / رؤوس أموال المصارف العاملة.....
24.....	12 فجوة الائتمان للنتائج المحلي الإجمالي.....
30-27.....	الفصل الثالث (تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي).....
27.....	أولاً: معدل التضخم.....
27.....	ثانياً: فائض أو عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP).....
28.....	ثالثاً: معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP).....

## قائمة الأشكال

### الفصل الاول ..... 9-3

- شكل (1) مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMPI)..... 3
- شكل (2) قيمة الدينار العراقي ومؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMPI)..... 4
- شكل (3) نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)..... 5
- شكل (4) معدل نمو نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)..... 5
- شكل (5) معدل سعر الفائدة وقيمة الدينار ومجموع الودائع طويلة الأجل..... 6
- شكل (6) معدل الفائدة الإسمي ومعدل الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم..... 7
- شكل (7) الفجوة بين سعر صرف السوق وسعر صرف النافذة..... 8

### الفصل الثاني ..... 26-10

- شكل (8) نسبة الودائع المصرفية والنقد في التداول إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)..... 11
- شكل (9) نسبة الودائع الثابتة وودائع التوفير والودائع الجارية إلى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية..... 12
- شكل (10) نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع..... 12
- شكل (11) نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لكل من المصارف العامة والمصارف الخاصة... 13
- شكل (12) نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية والمضاعف النقدي..... 14
- شكل (13) العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى المصارف التجارية..... 15
- شكل (14) العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف الخاصة من نافذة بيع العملة..... 16
- شكل (15) صافي الدخل من الفائدة وصافي الدخل من غير الفائدة لدى المصارف الخاصة..... 16
- شكل (16) العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف الخاصة..... 17
- شكل (17) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي..... 17
- شكل (18) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى كل من المصارف الخاصة والمصارف الحكومية..... 18
- شكل (19) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى كل من القطاع العام والقطاع الخاص..... 19
- شكل (20) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع..... 19
- شكل (21) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الحكومية والمصارف الخاصة..... 20
- شكل (22) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول..... 21
- شكل (23) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف الخاصة والحكومية..... 21
- شكل (24) نسبة القروض المتعثرة لكل قطاع من القطاعات الحقيقية أثناء الفصل الثاني 2021..... 22
- شكل (25) نسبة الائتمان النقدي لكل قطاع من القطاعات الحقيقية أثناء الفصل الثاني 2021..... 23
- شكل (26) رأس مال المصارف التجارية وصافي الموجودات الأجنبية لديها..... 24
- شكل (27) فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)..... 25

## الفصل الثالث.....30-27

- شكل (28) سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم ..... 27
- شكل (29) نسبة فائض أو عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)..... 28
- شكل (30) معدل التغيير في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)..... 29

### قائمة الجداول

- جدول (1) المؤشرات الخاصة باستقرار قيمة العملة ..... 9
- جدول (2) المؤشرات الخاصة بتحليل إداء المصارف ..... 26
- جدول (3) المؤشرات الخاصة بتحليل إداء الاقتصاد الكلي..... 30

## المقدمة:

يُعدُّ بناء أنظمة الإنذار المبكر للجهاز المصرفي أمرًا بالغ الأهمية؛ لكونه يساعد على إمكانية التنبؤ باحتمالات حدوث اختلال في القطاع المصرفي، ومن ثمَّ ضمان سلامة واستقرار الجهاز المصرفي، وتجنب حدوث الأزمات المالية، ولذلك فقد أصدر البنك المركزي العراقي تقرير الإنذار المبكر للجهاز المصرفي للفصل الثالث من عام 2021، لتحديد نقاط الضعف التي يعاني منها الجهاز المصرفي لمواجهة التحديات المحتملة في المستقبل وإيجاد حل لها لتحقيق الاستقرار في النظام المالي بصورة خاصة والاستقرار الاقتصادي بصورة عامّة من طريق قياس المؤشرات التي تتناسب طبيعة الاقتصاد العراقي ونوعية البيانات المتوفرة وإعطاء صورة واضحة عن الإداء الكلي للقطاع المصرفي والتدخل في الوقت المناسب لمعالجة الاختلالات فيه إن وجدت، ولرسم الاستراتيجيات الملائمة لضمان قطاع مالي سليم.

يتكون هذا التقرير من ثلاثة فصول تُعطي مجموعة من المؤشرات التي تفسر التقلبات في قيمة العملة وأداء الجهاز المصرفي فضلًا عن تحليل بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، إذ تضمن الفصل الأول تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة والتي تشمل (مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي وكفاية الاحتياطيات والتغير في أسعار الفائدة فضلًا عن سعر الفائدة الحقيقي) والتي تعكس صورة عن التطورات في قيمة العملة وتحديد أهم العوامل المؤثرة فيها، إذ شهد مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMPI) استقرارًا ضمن الحدود المعيارية، نتيجة لإداء البنك المركزي لأجل المحافظة على استقرار سعر الصرف بأدواته المختلفة، في حين شهدت قيمة الدينار العراقي ارتفاعًا وصل إلى (0.27%) أثناء شهر أيلول بعد ما كانت قيمته (-0.14%) للشهر السابق، إذ بلغ سعر الصرف في الأسواق المحلية (1471) دينار للدولار بعد ما كانت (1475) دينار للدولار أثناء المدة المذكورة وشهدت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي ارتفاعًا أثناء الفصل الثالث بنسبة (24%) مقارنة بالفصل الثالث للعام السابق، أما نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع ( $M_2$ ) فشهدت ارتفاعًا بنسبة (3%) لتصل إلى (64.4%) أثناء الفصل الثالث لعام 2021 بعد أن كانت (62.4%) أثناء الفصل الثالث 2020.

أمّا الفصل الثاني فقد تضمن تحليل مؤشرات أداء المصارف، الذي من طريقه يمكن التعرف على مدى سلامة الجهاز المصرفي، فيلاحظ أنَّ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع بلغت (57.6%) في الفصل الثالث 2021 وهي لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي (75%)، وأنَّ هناك انخفاضًا في نسبة المضاعف النقدي في الفصل الثالث من عام 2021 ليصل إلى (1.3%) بعدما كان (1.4%) للفصل نفسه من عام 2020، ويتبين أنَّ هناك ارتفاعًا في نسبة العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية إذ ارتفع العائد على الموجودات





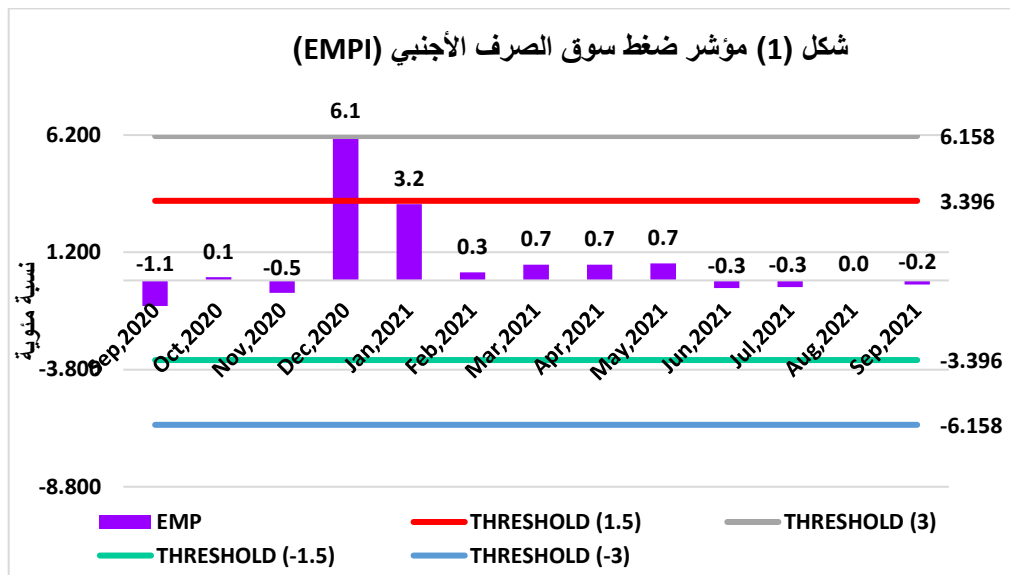
## الفصل الأول

### تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة

#### 1- مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي<sup>1</sup>:

يُعدُّ سعر الصرف أساساً مهماً في التعاملات التجارية والمالية الداخلية والخارجية، ومن أهم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي في توجيه السياسة النقدية ومن ثمَّ الاقتصاد بشكل عام، إذ إنَّ استقرار سعر الصرف يعطي حافزاً لتحقيق زيادة في الإنتاج المحلي ورفع الصادرات والمحافظة على مستويات التضخم وزيادة في النمو الاقتصادي، فاستقراره يعكس الاستقرار الاقتصادي للبلد، ويُعدُّ أداة ربط ما بين الاقتصاد المحلي واقتصاديات العالم من طريق معرفة التكاليف والأسعار الدولية لغرض التصدير والاستيراد والاستثمار إذ يتغير سعر الصرف بحسب احتياجات البلد وتماشياً والواقع الاقتصادي.

يعبّر مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMPI) Exchange Market Pressure Index عن مقدار عدم التوازن في السوق النقدي، نتيجة التغيرات في الاحتياطات الأجنبية وسعر الصرف الأجنبي فضلاً عن الأساس النقدي، فيمثل المؤشر اتجاه قيمة العملة المحلية للارتفاع أو الانخفاض والتوازن في السوق النقدي المحلي، ومن طريق الشكل (1) نلاحظ بقاء مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي ضمن الحدود المعيارية العليا والدنيا ليلبغ (0.2-%) أثناء الفصل الثالث من عام 2021، وجاء ذلك نتيجة السياسة التي اتبعتها البنك المركزي بالحفاظ على استقرار قيمة الدينار تجاه الدولار.

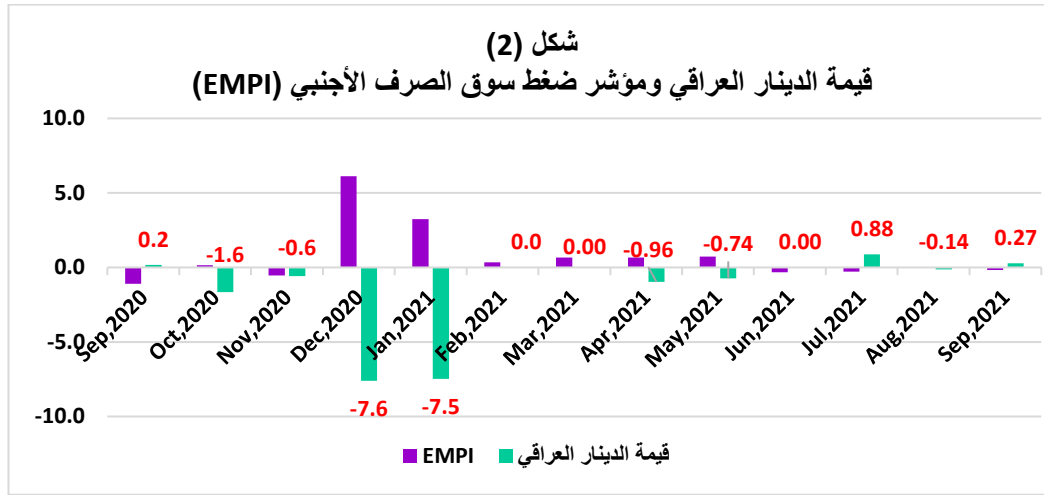


المصدر: تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي 2021.

<sup>1</sup> للمزيد يُنظر:

-البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر 2020، العدد 14، ص 3

ومن طريق الشكل (2) نلاحظ العلاقة العكسية بين مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي ومؤشر قيمة الدينار العراقي، الذي يُعدُّ البنك المركزي العراقي المسؤول الأول للحفاظ على قيمة استقرار الدينار العراقي من طريق التدخل عبر أدوات السياسة النقدية المختلفة، إذ يُلاحظ ارتفاع في قيمة الدينار العراقي لتصل (0.27%) في شهر أيلول مقارنة بشهر آب والبالغة فيه (0.14%-) من عام 2021، إذ بلغ سعر الصرف في الأسواق المحلية (1471) دينار للدولار بعد ما كان (1475) دينار للدولار أثناء المدة المذكورة والذي انعكس على انخفاض قيمة مؤشر ضغط السوق الأجنبي في الفصل الثالث من عام 2021، إنَّ هذا الارتفاع في قيمة العملة المحلية يعكس الإدارة السليمة من قبل البنك المركزي في الحفاظ على استقرار قيمة الدينار تجاه الدولار، من طريق نافذة بيع العملة الأجنبية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب على العملة الأجنبية في السوق المحلية.



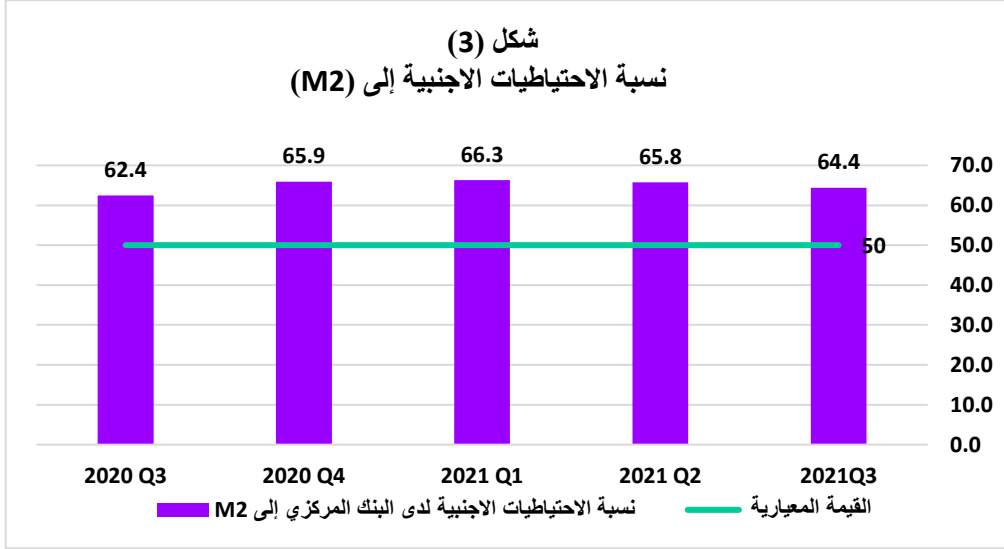
المصدر: تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي 2021.

## ثانياً/ كفاية الاحتياطيات الأجنبية:

### 1- نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع ( $M_2$ ):

يتمثل دور الاحتياطيات من العملة الأجنبية في دعم الاستقرار النقدي والمالي والمحافظة على سعر صرف العملة المحلية من طريق وجود نسبة كافية من الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع ( $M_2$ )، إذ يفترض ألا تقل نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى ( $M_2$ ) عن القيمة المعيارية البالغة (50%)، ويُلاحظ من الشكل (3) أن هذه النسبة بلغت أثناء الفصل الثالث من عام 2021 (64.4%) وهي نسبة أعلى مقارنة بالفصل نفسه من عام 2020 إذ بلغت فيه (62.4%)، وهو مؤشر إيجابي؛ لكونها أكبر من القيمة المعيارية البالغة (50%)، وجاء ذلك نتيجة لارتفاع حجم الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي بنسبة (24%)، وهي أعلى من نسبة الزيادة في عرض

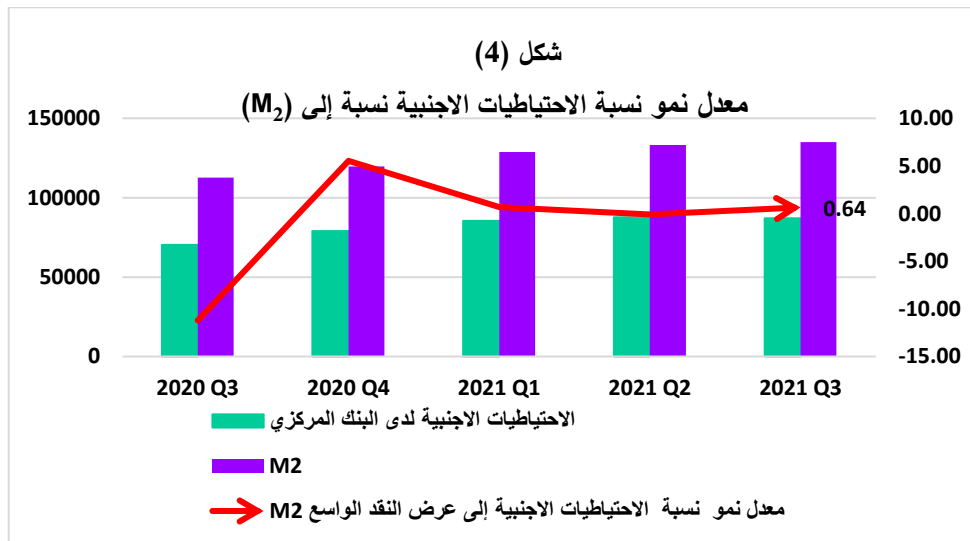
النقد بالمعنى الواسع (M<sub>2</sub>) والبالغة (20%) أثناء المدة نفسها، وهذا يدل على نجاح أداء البنك المركزي العراقي للحفاظ على حجم الاحتياطيات الأجنبية ليكون آمناً لمواجهة الضغوط الطارئة والحفاظ على الاستقرار النقدي وتحقيق استقرار مستوى الأسعار.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

## 2- معدل نمو نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M<sub>2</sub>):

يُعدُّ صافي الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي عنصر أمان من الصدمات الداخلية والخارجية وأداة استثمارية مهمة لرفد عملية التنمية الاقتصادية في العراق، إذ يقيس هذا المؤشر نسبة النمو في الاحتياطيات الأجنبية إلى (M<sub>2</sub>)، ويُلاحظ من الشكل (4) ارتفاعاً في النسبة بمعدل (0.64%) في الفصل الثالث لعام 2021، مقارنة بالفصل الثالث للعام السابق وهذا الأمر يعود إلى قرار البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة والذي أدى بدوره إلى ارتفاع حجم الاحتياطيات الأجنبية لديه.

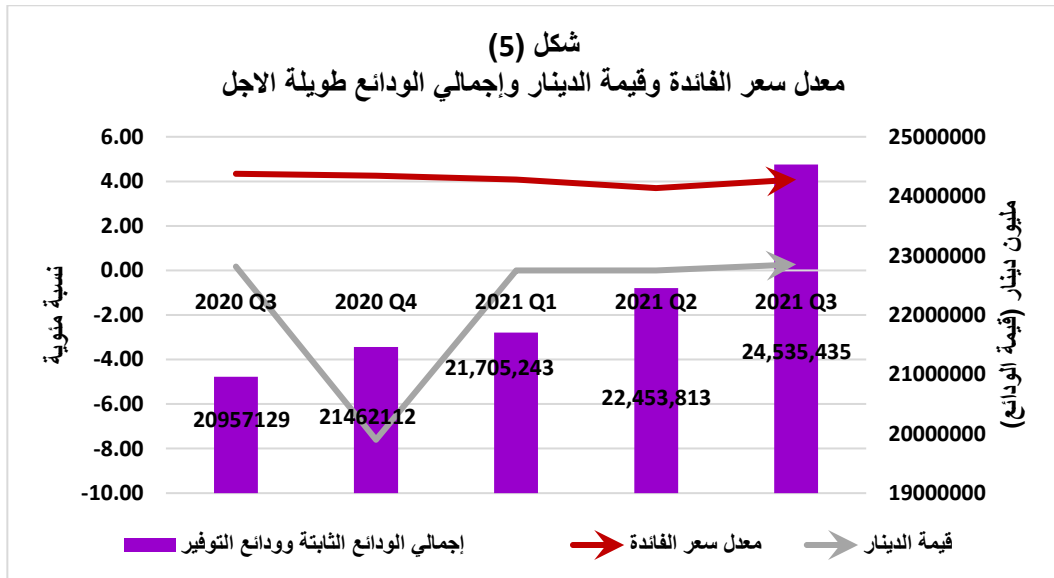


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

## ثالثاً / التغير في معدلات أسعار الفائدة:

### 1- أسعار الفائدة القصيرة الأجل على الودائع<sup>1</sup>:

تعدُّ أسعار الفائدة من المؤشرات المهمة للسياسة النقدية لما لها من دور مهم بالتأثير في النشاط الاقتصادي بشكل عام والقطاع المالي على وجه الخصوص، فضلاً عن دور البنك المركزي العراقي في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار، فإنه له دوراً في خلق هيكل أسعار فائدة ينسجم مع الظروف الاقتصادية المحلية والتطورات الدولية، ويسعى إلى تحقيق سيولة محلية في الاقتصاد الوطني تتناسب حجم النشاط الاقتصادي الحقيقي وتمويله، لذلك يمكن من طريق هذا المؤشر التعرف على أثر سعر الفائدة على قيمة العملة المحلية وعلى الودائع طويلة الأجل ومن ثمَّ التحكم في حجم السيولة من طريق أسعار الفائدة، والشكل رقم (5) يوضح انخفاضاً في معدل سعر الفائدة إلى (4.08%) في الفصل الثالث من عام 2021 بعد أن كانت (4.34%) في الفصل ذاته من عام 2020، إذ على الرغم من كون أسعار الفائدة لها أثر بالغ في قيمة العملة المحلية لدى بعض البلدان إلا أنها لم يكن لها دور في استقرار قيمة الدينار العراقي إذ شهدت قيمة الدينار العراقي ارتفاعاً بشكل طفيف وجاء هذا الارتفاع بسبب أداء البنك المركزي للمحافظة على قيمة الدينار العراقي وليس لأسعار الفائدة، مما يعني محدودية دور سعر الفائدة ومحدودية فاعليته بالتأثير في قيمة الدينار العراقي، والجدير بالذكر أنَّ الودائع طويلة الأجل شهدت ارتفاعاً لتبلغ (24.5) تريليون دينار في الفصل الثالث من عام 2021، مقارنة بالفصل الثالث للعام السابق الذي بلغت فيه (22.5) تريليون دينار.

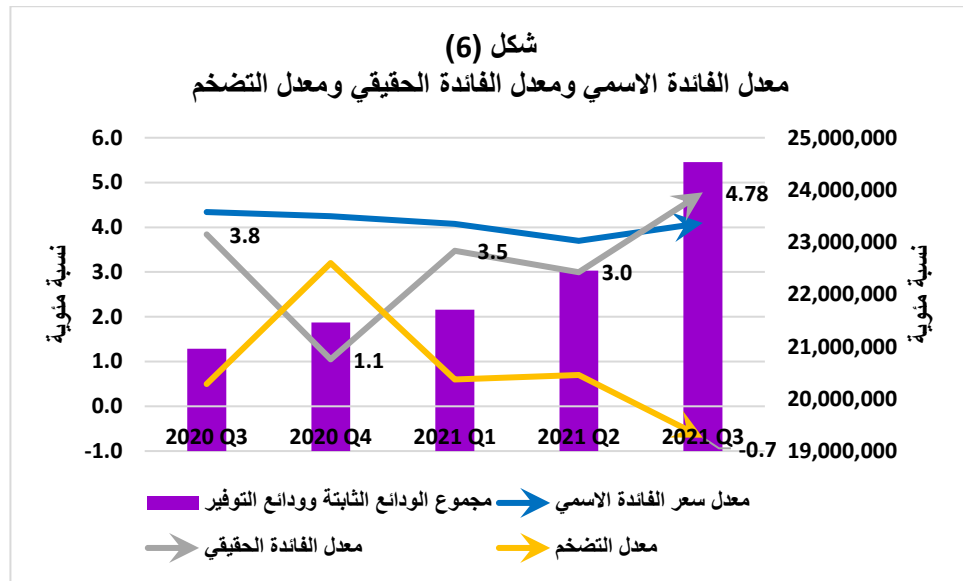


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

<sup>1</sup> شملت أسعار الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر، والودائع لمدة سنة وودائع التوفير.

## 2- معدل الفائدة الحقيقي:

يعبر معدل الفائدة الحقيقي عن معدل الفائدة الاسمي مخصوصاً منه التضخم، والشكل (6) يوضح سعر الفائدة الاسمي والحقيقي ومعدل التضخم، إذ لوحظ ارتفاع في سعر الفائدة الحقيقي إلى (4.8%) في الفصل الثالث من عام 2021 بعدما كانت قيمته (3%) في الفصل الثالث لعام 2020، ويعود الارتفاع في سعر الفائدة الحقيقي إلى انخفاض معدل التضخم الذي وصل إلى (0.7%-)<sup>1</sup> أثناء الفصل الثالث لعام 2021، إذ إنَّ سعر الفائدة الحقيقي يعمل على إزالة الآثار التضخمية من سعر الفائدة الاسمي فيعكس العائد الحقيقي على الودائع (الثابتة والتوفير) التي ارتفعت أثناء المدة ذاتها.

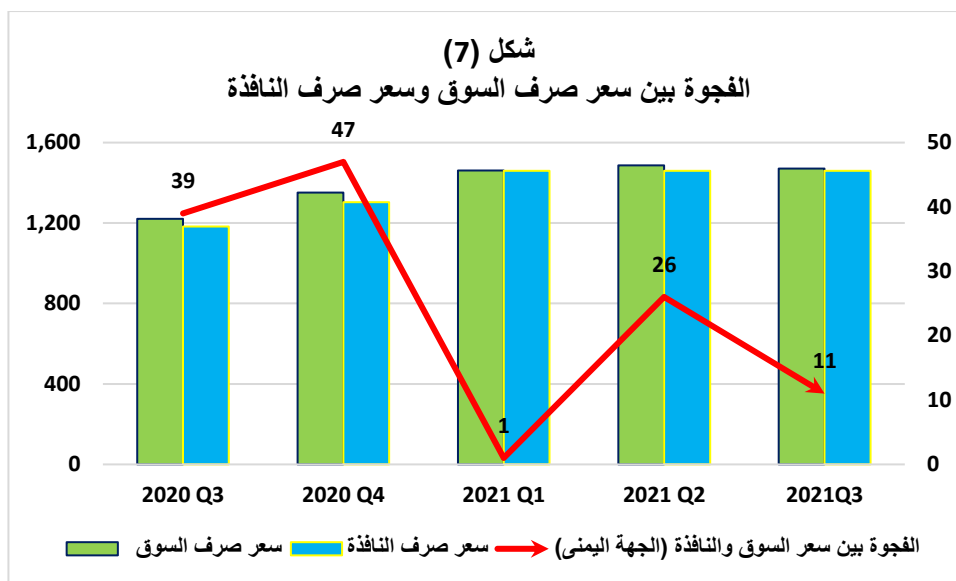


المصدر: - البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

- الجهاز المركزي للإحصاء، الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر آذار 2021.

أما فيما يخص قيمة الدينار فيُلاحظ أنَّ هناك فجوة بين سعر صرف السوق وسعر صرف نافذة بيع العملة الأجنبية، والشكل (7) يوضح أنَّ الفجوة بين سعر صرف السوق وسعر صرف النافذة للدينار العراقي قد انخفضت إلى (11) دينار أثناء الفصل الثالث من عام 2021 بعد أن كانت (39) دينار أثناء المدة نفسها من عام 2020، إنَّ انخفاض الفجوة بين سعر صرف السوق وسعر صرف النافذة يدل على استقرار قيمة العملة المحلية واستقرار الطلب عليها بوصفها مخزناً للقيمة.

<sup>1</sup> وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، ايلول 2021.



جدول (1)  
المؤشرات الخاصة باستقرار قيمة العملة

اسم المؤشر	قيمة المؤشر أثناء الفصل الثالث 2020	قيمة المؤشر أثناء الفصل الثالث 2021	معدل التغير %	الأثر على الاستقرار النقدي
سعر صرف السوق* (دينار)	1475	1471	-0.3	إيجابي
سعر صرف النافذة* (دينار)	1460	1460	0.0	ثابت
مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (نسبة مئوية)	-1.1	-0.17	-85	إيجابي (ضمن الحدود)
قيمة العملة المحلية* (نسبة مئوية)	-0.14	0.27	-300.5	إيجابي
الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (مليون دينار)	70270	86979	23.8	إيجابي
نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) (نسبة مئوية)	62.4	64.4	3.2	إيجابي
معدل نمو نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد (M2) (نسبة مئوية)	-11.21	0.64	-105.7	إيجابي
معدل أسعار الفائدة القصيرة الأجل على الودائع (نسبة مئوية)	4.34	4.08	-6.0	سلبى
مجموع الودائع الثابتة وودائع التوفير (مليون دينار)	20,957,129	24,535,435	17.1	إيجابي
الفجوة بين سعر صرف السوق والنافذة (دينار)	39	11	-46.2	إيجابي
معدل الفائدة الحقيقي (نسبة مئوية)	3.8	4.78	25.8	إيجابي

\* تمت مقارنة قيم المؤشرات شهرياً.

## الفصل الثاني

### تحليل مؤشرات أداء المصارف

#### 1- قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف:

يسمح قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 وبحسب المادة (30) منه وفقاً للشروط القانونية، إقراض المصارف التي تعاني من أزمات مالية في ظل ظروف استثنائية، إذ يقوم البنك المركزي بمساعدة البنوك المتعثرة مالياً بصفته الملجأ الأخير للإقراض، وكذلك فإن الكثير من الدول تبذل مساعي كبيرة في دعم المصارف التي تعاني من عدم القدرة على إيفاء الديون بسبب إفلاسها نتيجة لإشاعات مغرصة أو عجز في السيولة لديها وهذا الأمر هو أحد الوظائف التي يتميز بها البنك المركزي عن بقية المؤسسات المالية الأخرى بوصفه السلطة النقدية في أي بلد إذا توافرت الشروط المطلوبة في المصرف، ومن بين هذه الشروط أن يرى البنك المركزي أن المصرف مليء، وأن الضمانات التي يقدمها مناسبة وأن طلب المعونة قائم على حاجته لتحسين السيولة، أو إذا كان هذا الدعم ضرورياً للحفاظ على استقرار النظام المالي.

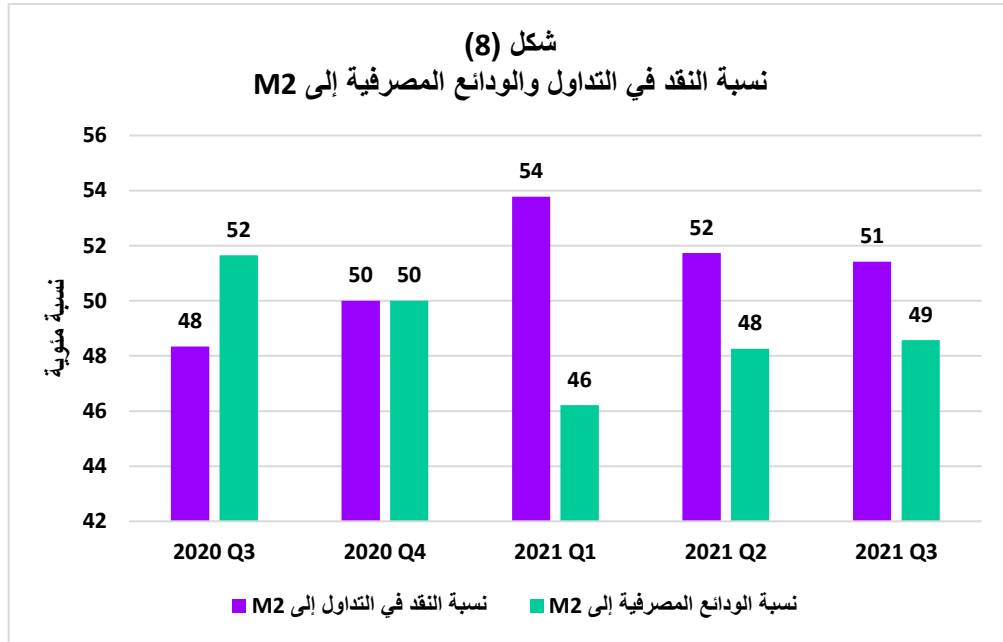
إن ارتفاع نسبة هذا المؤشر يعكس هشاشة القطاع المصرفي banking sector fragility وتوسع حجم التعثر لتلك المصارف وازدياد المخاطر على النظام المصرفي وسمعته؛ لكونها تعبر عن أزمة سيولة تعكس مقدار التعثر الذي يعاني منه القطاع المصرفي، ويلحظ أن البنك المركزي العراقي لم يقدم قروضاً للمصارف العاملة أثناء الفصل الثالث من عام 2021، وهذا لا يعني عدم وجود مصارف متعثرة لكن عدم تقديم المصارف التي لديها تعثر طلبات للحصول على قروض، أو عدم وجود قناعة من البنك المركزي لمنح هذه المصارف قروضاً لوجود متطلبات يجب أن تقدمها تلك المصارف لأجل السير بعملية المنح.

#### 2- الودائع المصرفية / $M_2$ :

توافر الودائع لدى أي مصرف السيولة اللازمة لتمويل نشاطاته المختلفة، لذلك يجب على المصرف تنويع الخدمات المالية وتطويرها لأجل جذب العملاء إلى المصرف، كذلك حجم الودائع لدى المصرف يمثل مؤشراً لنشاطه وانتشاره وأيضاً لرغبة الجمهور في التوجه إلى ذلك المصرف نتيجة لعمله أو العروض المميزة التي تعمل على جذب الجمهور إليه، ويُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة الودائع المصرفية على عرض النقد بالمعنى الواسع ( $M_2$ )، والجدير بالذكر أن قيمة ( $M_2$ ) قد ارتفعت بنسبة (20%) أثناء المدة (2020 Q3 - 2021 Q3)، وأن الجانب الأكبر من هذا الارتفاع اتجه نحو النقد في التداول الذي سجل ارتفاعاً بنسبة

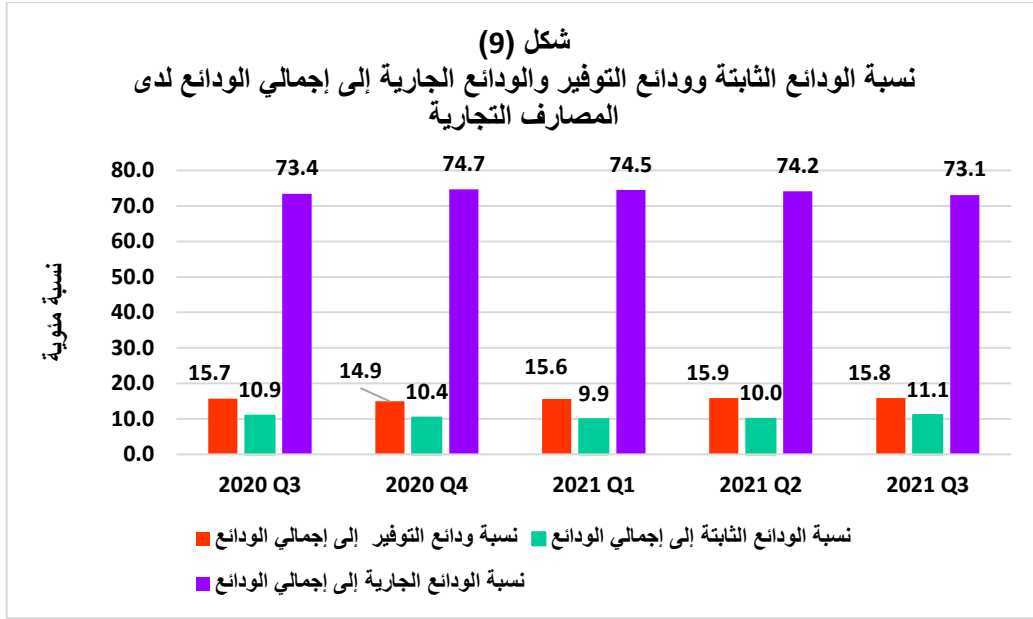


(27%)، أما إجمالي الودائع فقد ارتفعت بنسبة (12%) أثناء المدة نفسها، ويوضح الشكل (8) أنّ نسبة الودائع المصرفية إلى (M2) قد انخفضت أثناء الفصل الثالث من عام 2021 إلى (49%) بعدما كانت (52%) للفصل نفسه من عام 2020، وفي المقابل ارتفع مؤشر نسبة النقد في التداول إلى (M2) من (48%) في الفصل الثالث من عام 2020 إلى (51%) للفصل نفسه من عام 2021، ذلك لأنّ الارتفاع الحاصل في النقد في التداول أكبر من الارتفاع الحاصل في حجم الودائع، وأنّ من أهم أسباب ارتفاع النقد في التداول هو زيادة الإنفاق العام الناتج عن خصم حوالات الخزينة لدى البنك المركزي التي ارتفعت بنسبة (49.2%)، أما العملة في التداول فقد ارتفعت بنسبة (19%) للمدة (2021 Q3 – 2020 Q3).



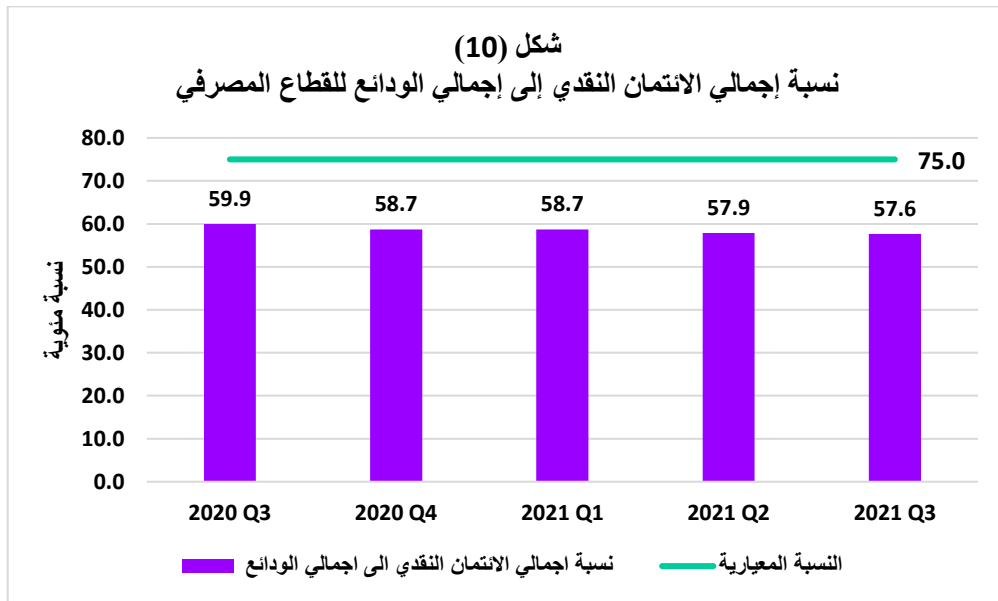
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

وبالرجوع إلى أنواع الودائع لدى المصارف التجارية يُلاحظ أنّ نسبة الودائع الجارية هي النسبة الأكبر من إجمالي الودائع لدى المصارف، إذ حافظت على نسبتها (73%) أثناء المدة من الفصل الثالث 2020 إلى الفصل نفسه من عام 2021، فيما ارتفعت الودائع الثابتة إلى (11.1%) في الفصل الثالث عام 2021 بعدما كانت (10.9%) من الفصل نفسه عام 2020، أما فيما يخصّ ودائع التوفير فقد ارتفعت إلى (15.8%) أثناء الفصل الثالث عام 2021 بعد ما كانت (15.7%) للفصل نفسه من عام 2020 والشكل (9) يوضح ذلك.

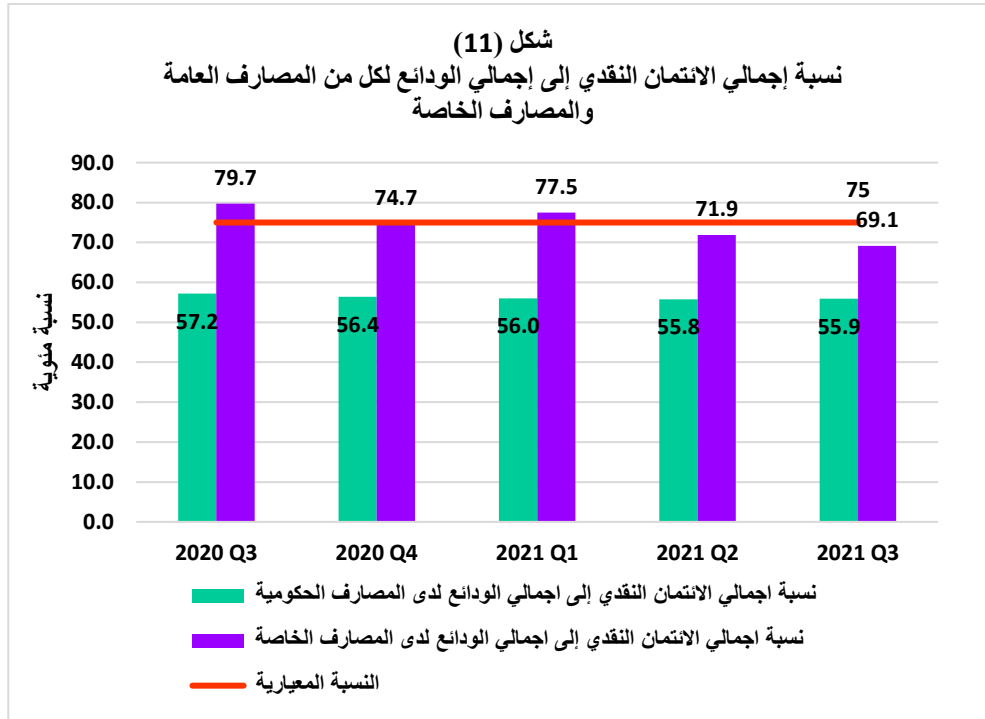


### 3- إجمالي الائتمان النقدي/ إجمالي الودائع:

حدّد البنك المركزي العراقي هذه النسبة عند (75%) للحفاظ على سيولة كافية لدى المصارف وذلك لمواجهة سحبات العملاء وإجراء نشاطات المصرف المالية، وتُقاس هذه النسبة من طريق قسمة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، والذي يُعبّر عن حالة السيولة في الأجل الطويل لقطاع المصرفي، والشكل (10) يوضح أنّ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع بلغت (57.6%) في الفصل الثالث 2021 وهي لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي (75%).



وعند العودة إلى المصارف الخاصة والمصارف العامة كلاً على حدة يتضح أنّ المصارف الخاصة قد تراجعت فيها هذه النسبة وأصبحت ضمن الحدود التي أقرها البنك المركزي، والشكل (11) يبيّن أنّ هذه النسبة التي بلغت (69.1%) في الفصل الثالث من عام 2021 لدى المصارف الخاصة بعدما كانت (79%) للفصل نفسه من عام 2020، أما فيما يخصّ المصارف العامة فهي لم تتجاوز هذه النسبة ايضاً إذ بلغت هذه النسبة لديها في الفصل الثالث عام 2021 (55.9%).

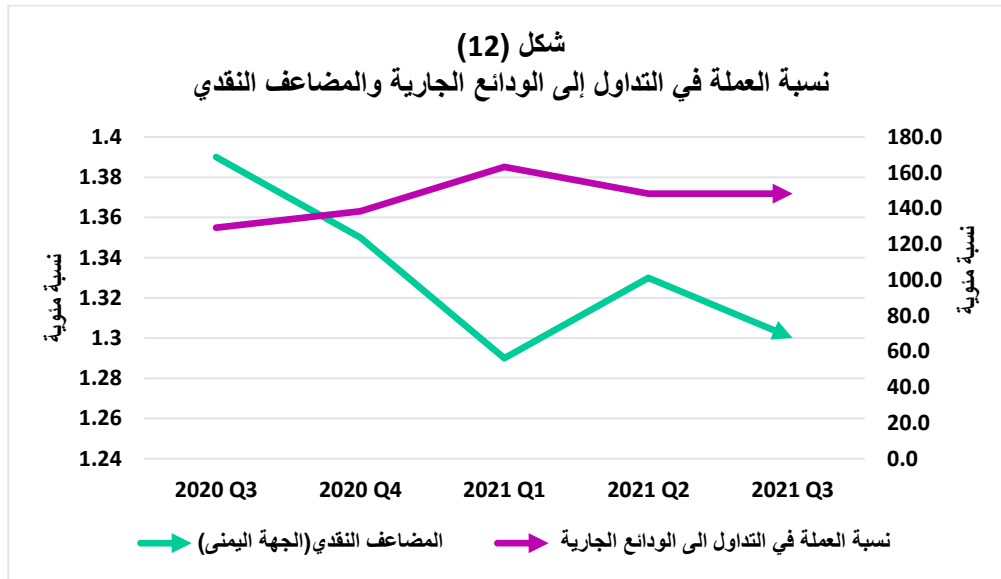


المصدر: البنك المركزي العراقي، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

#### 4- المضاعف النقدي:

يُعرّف المضاعف النقدي بأنه مدى رغبة المصارف وقدرتها على تحويل الودائع إلى ائتمان، لذلك يمكن من طريقه التعرف على جانب نشاط المصارف وجانب الثقافة والوعي المصرفي لدى الجمهور بالتوجه نحو المصارف والإفادة من خدماتها المالية التي تقدمها، ذلك لأنّ المضاعف النقدي يمثّل نشاط الجهاز المصرفي العامل داخل الاقتصاد ويتكون أساساً من حجم الائتمان الممنوح داخل القطاع الحقيقي، إذ يعكس قدرة المصارف على منح الائتمان، ومن ثمّ زيادة الخدمات التي يقدمها الجهاز المصرفي إلى الجمهور، ويبين قدرة المصارف على جذب الودائع، وهنا تنعكس الثقافة المصرفية لدى الأفراد بالتوجه نحو المصارف من طريق إيداع أموالهم لديها، والتي توافر جزءاً مهماً من السيولة التي تحتاجها المصارف في عملية منح الائتمان، والشكل (12) يوضح نسبة المضاعف النقدي الذي يبيّن أنّ هناك انخفاضاً في نسبة

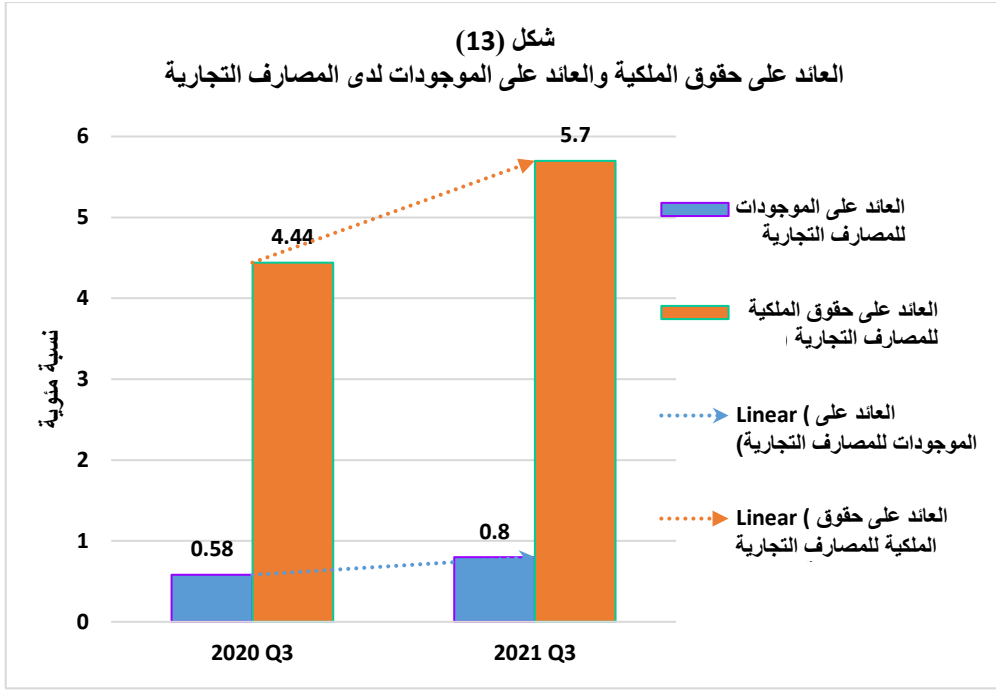
المضاعف النقدي في الفصل الثالث من عام 2021 ليصل إلى (1.30%) بعدما كان (1.39%) للفصل نفسه من عام 2020، في حين كانت هنالك في المقابل زيادة في نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية، إذ بلغت في الفصل الثالث من عام 2021 (148.3%) بعد أن كانت (129.3%) في الفصل نفسه من عام 2020، وهذا يعني أنّ الكتلة النقدية المصدّرة من البنك المركزي العراقي ذهبت الجزء الأكبر منها خارج المصارف، ذلك لأنّ الاقتصاد العراقي هو اقتصاد نقدي (يعتمد النقد (cash) في تسوية المبادلات التجارية وإبراء الذمم) ممّا يدفع الأفراد إلى الاحتفاظ جزء كبير منها، ويتطلب تعزيز المدفوعات الإلكترونية ورقمنة هيكل الاقتصاد، وهذا ما انعكس بدوره على انخفاض نشاط الجهاز المصرفي داخل الاقتصاد، ومن الجدير بالذكر أنّ الكتلة النقدية المصدّرة من البنك المركزي والتي هي خارج الجهاز المصرفي قد ارتفعت بنسبة (27%) أثناء المدّة من الفصل الثالث 2020 إلى الفصل نفسه 2021.



المصدر: تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

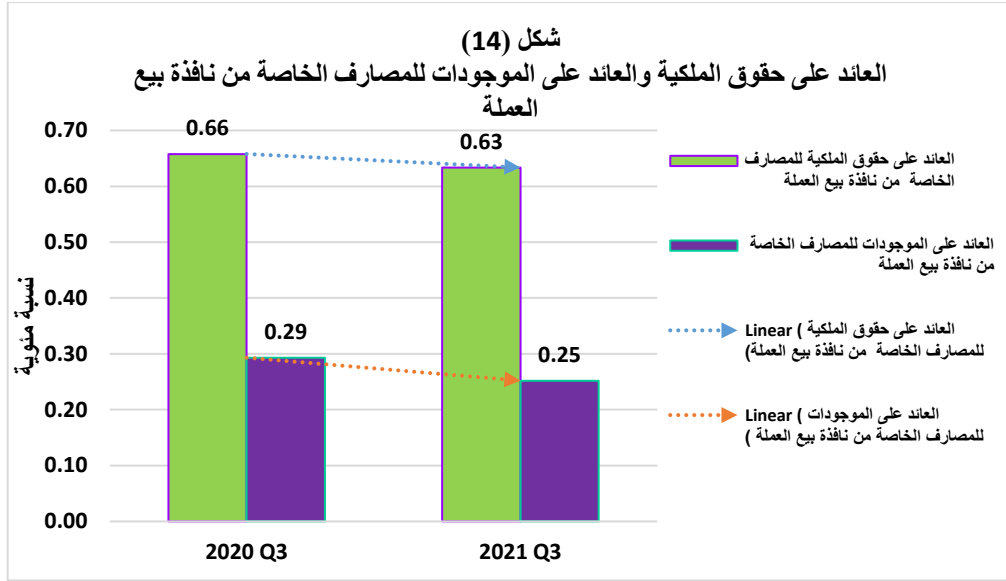
### 5- ربحية المصارف:

يوضح هذا المؤشر العائد الذي تحصل عليه المصارف أو الخسارة التي تتعرض لها، والشكل (13) يوضح العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف العاملة في العراق، إذ يتبيّن أنّ هناك ارتفاعاً في نسبة العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية، إذ ارتفع العائد على الموجودات في الفصل الثالث من عام 2021 إلى (0.8%) بعد أن كان (0.58%) للفصل نفسه من عام 2020، أما نسبة العائد على حقوق الملكية فقد شهدت ارتفاعاً أيضاً من (4.44%) في الفصل الثالث لعام 2020 إلى (5.7%) للفصل نفسه من عام 2021.



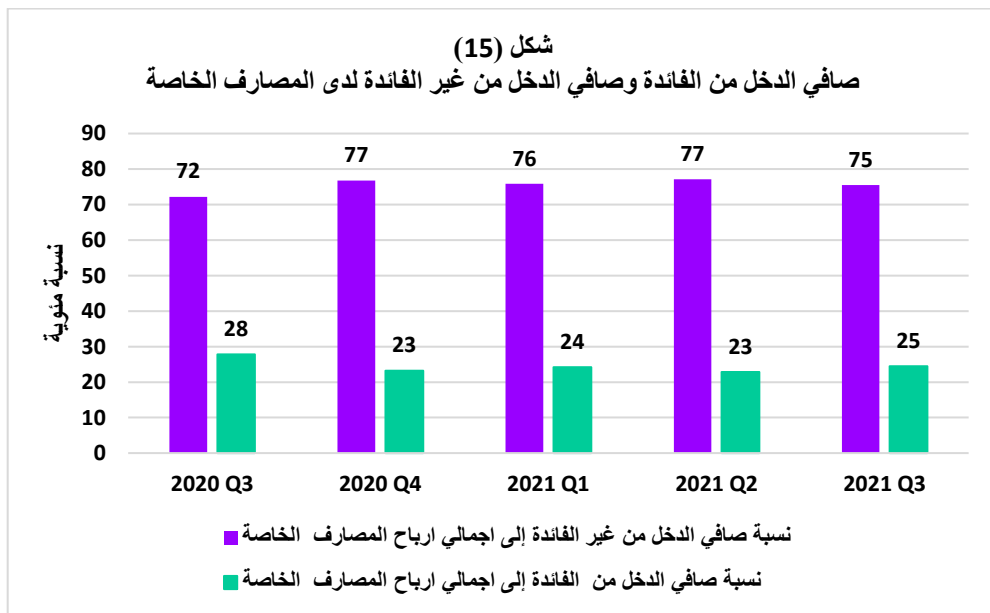
#### 6- ربحية المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة الأجنبية:

إنّ هذا المؤشر يوضح ربحية المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة الأجنبية، ومن الجدير بالذكر أنّ حصة أرباح المصرف من الدولار الواحد يكون (10) دنانير، لذلك سوف يتم قياس هذا المؤشر على افتراض أنّ حصة أرباح المصرف (7) دنانير للدولار الواحد وأنّ (3) دنانير من كل دولار تذهب لتغطية مصاريف نشاط المصرف، والشكل (14) يوضح أنّ العائد على حقوق الملكية من مشتريات المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة انخفض من (0.66%) في الفصل الثالث عام 2020 إلى (0.63%) أثناء الفصل نفسه من عام 2021، كذلك الأمر في ما يخصّ العائد على الموجودات الذي انخفض من (0.29%) إلى (0.25%) أثناء المدة نفسها، إنّ هذا الانخفاض في النسبتين يرجع أساساً إلى نمو حجم الموجودات لدى المصارف الخاصة أكبر من النمو في العائد المتحصل من نافذة بيع العملة، إذ بلغت نسبة النمو في حجم الموجودات لدى المصارف الخاصة (17.03%) أثناء المدة (Q3 2021 - Q3 2020) والسبب في هذه الزيادة الكبيرة في حجم الموجودات هو ارتفاع قيمة الموجودات الأجنبية التي تحتفظ بها المصارف الخاصة، في حين أنّ نسبة النمو في العائد المتحصل من نافذة بيع العملة بلغ (4%) أثناء المدة نفسها، في حين أنّ بلغ حجم النمو في رأس مال المصارف الخاصة أثناء المدة نفسها (4.4%) لذلك ظهر هذا الانخفاض في نسبتين العوائد.



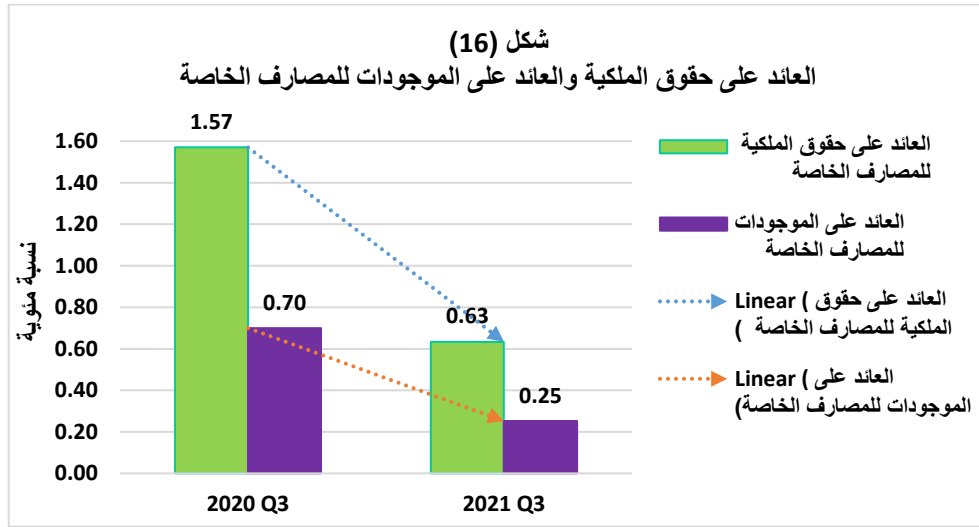
المصدر: تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي 2021.

وعند العودة إلى أرباح المصارف الخاصة المتحصلة من النشاطات المصرفية المتمثلة بالفائدة المتحصلة من منح الائتمان نجد أنّ هذه الأرباح لا تشكّل نسبة كبيرة من أرباح المصارف والشكل (15) يوضح صافي الدخل المتحصل من الفائدة وصافي الدخل المتحصل من غير الفائدة ويتبين أنّ صافي الدخل المتحصل من غير الفائدة لدى المصارف الخاصة يشكّل نسبة (75%) من إجمالي الدخل لدى المصارف في الفصل الثالث عام 2021، مما يعني أنّ النشاط المصرفي الحقيقي للمصارف ضعيف، وهو يتمثل بعملية منح القروض والدخول إلى القطاع الحقيقي لأجل ممارسة العمل المصرفي؛ ذلك لأنّ الدخل المتحصل من الفائدة ضعيف مقارنة بالدخل من غير الفائدة الذي يمثل الدخل المتحصل من نافذة بيع العملة جزء مهم منها.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

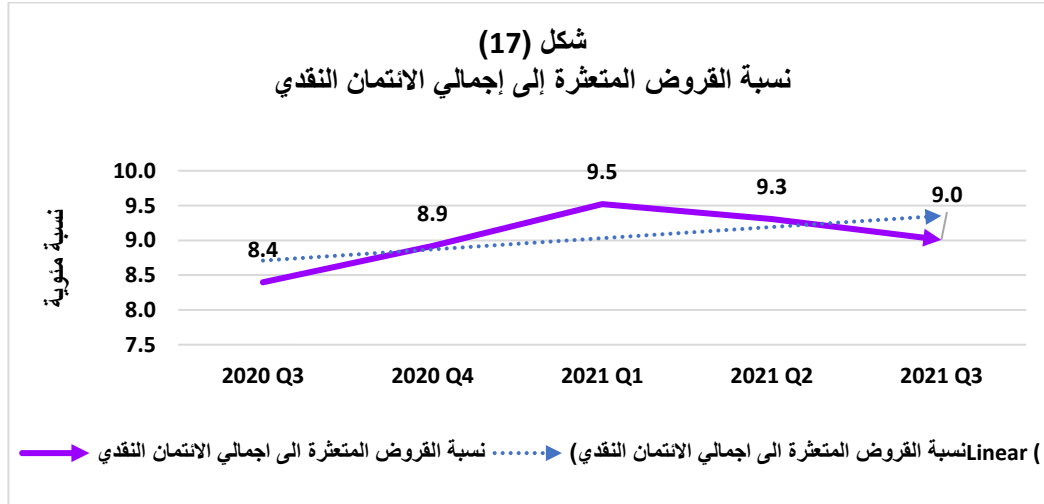
إنَّ انخفاض العائد لدى المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة الأجنبية أدى إلى انخفاض إجمالي الدخل لديها والشكل (16) يمثل العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى المصارف الخاصة ويتبين أنَّ هناك انخفاضاً في العائد لديها في الفصل الثالث من عام 2021، إذ بلغ العائد على حقوق الملكية للمصارف الخاصة في نهاية الفصل الثالث من عام 2021 (0.63%) بعد أن كان (1.57%) للفصل نفسه من عام 2020، كذلك انخفض العائد على الموجودات إلى (0.25) في الفصل الثالث عام 2021 بعدما كان (0.70%) للفصل نفسه عام 2020، للأسباب المذكورة آنفاً.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

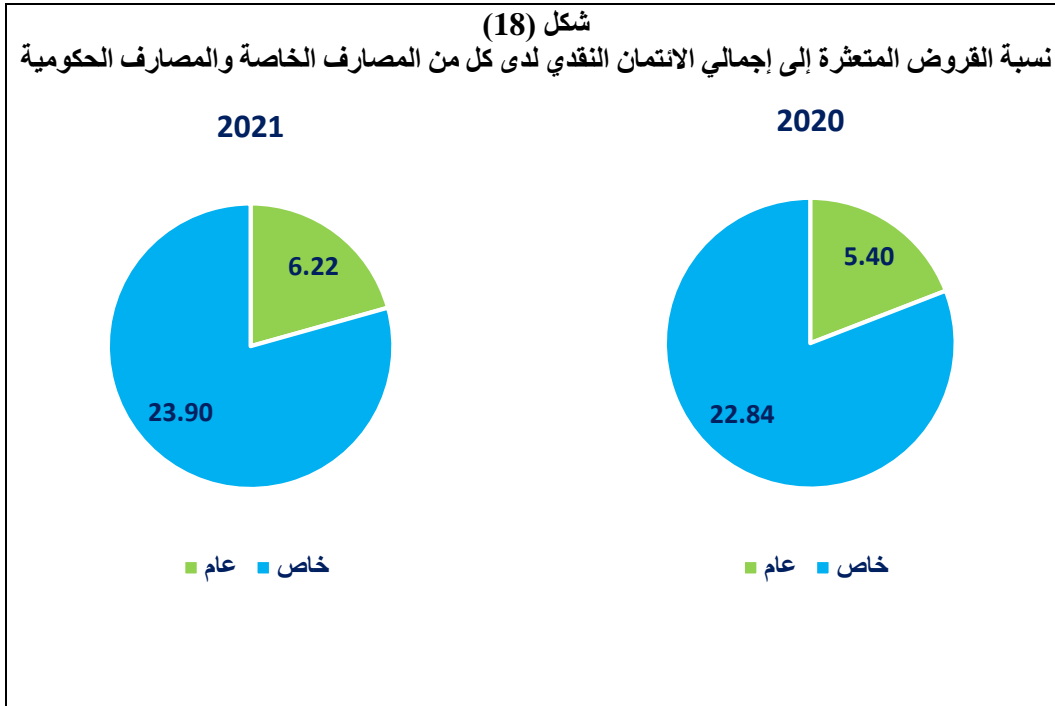
## 7- القروض المتعثرة/ إجمالي الائتمان النقدي:

يُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الائتمان النقدي، والشكل (17) يوضح أنَّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي في الفصل الثالث من عام 2021 قد ارتفعت إلى (9%) بعد أن كانت (8.4%) للفصل نفسه عام 2020، أي إنَّ هناك زيادة في نسبة نمو القروض المتعثرة، إنَّ هذه النسبة تمثل إجمالي المصارف العاملة.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

وبالعودة إلى تفصيل المصارف من حيث ملكيتها نجد أنّ هناك زيادة في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة أكثر من نظيرتها المصارف العامة، والشكل (18) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة مرتفعة جدًا، إذ زادت هذه النسبة من (22.8%) في الفصل الثالث عام 2020 إلى (23.9%) للفصل نفسه من عام 2021، بنسبة نمو بلغت (12%) في إجمالي القروض لديها، وإنّ حجم القروض المتعثرة لدى المصارف الخاصة يشكّل أكثر من خمس الائتمان النقدي الممنوح لديها، على الرغم من أنّ الائتمان النقدي الممنوح من المصارف الخاصة لا يشكّل سوى (15%) من إجمالي الائتمان الممنوح أثناء الفصل الثالث عام 2021، أما في ما يخصّ المصارف العامة أيضًا فهناك ارتفاع في هذه النسبة من (5.4%) في الفصل إلى (6.22%) أثناء المدّة نفسها، علمًا أنّ نسبة الائتمان النقدي الممنوح من المصارف العامة إلى إجمالي الائتمان يشكّل (84%) أثناء الفصل الثالث من عام 2021، إنّ هذا الارتفاع في حجم الديون المتعثرة لدى المصارف الخاصة يحتمّ عليها إعادة النظر في السياسة الائتمانية أثناء الالتزام بالضوابط السليمة في عملية منح الائتمان من طريق دراسة القدرة المالية للزبون والجدوى الاقتصادية للمشروع وغيرها.

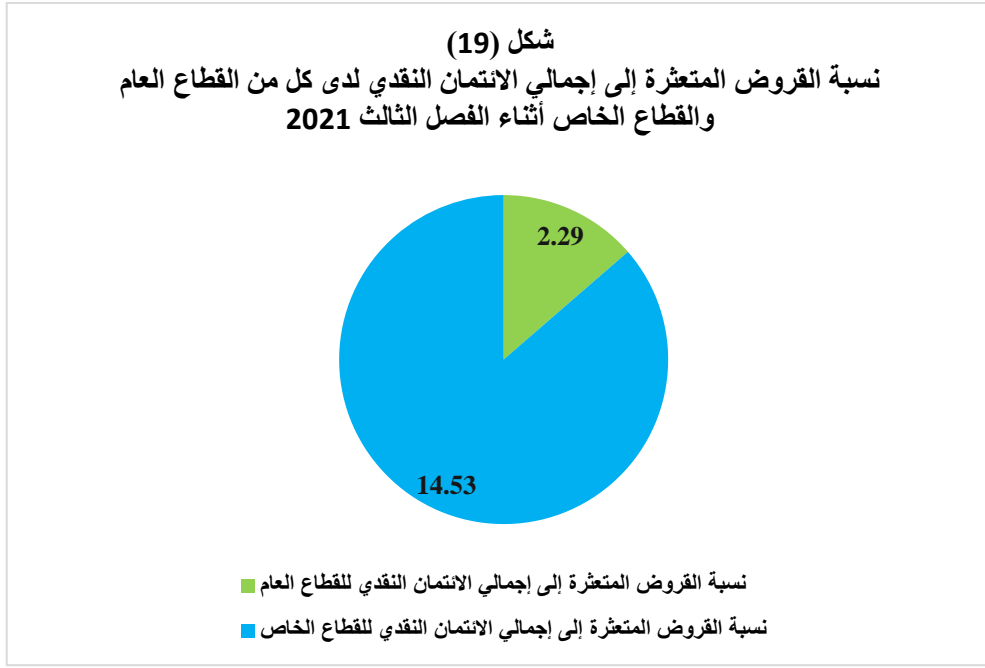


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

أما فيما يخصّ القروض المتعثرة لدى كل من القطاع الخاص والقطاع العام نجد أنّ حجم القروض المتعثرة لدى القطاع الخاص أكبر من نظيره في القطاع العام، فقد بلغت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى القطاع الخاص (14.53%) أثناء الفصل الثالث لعام

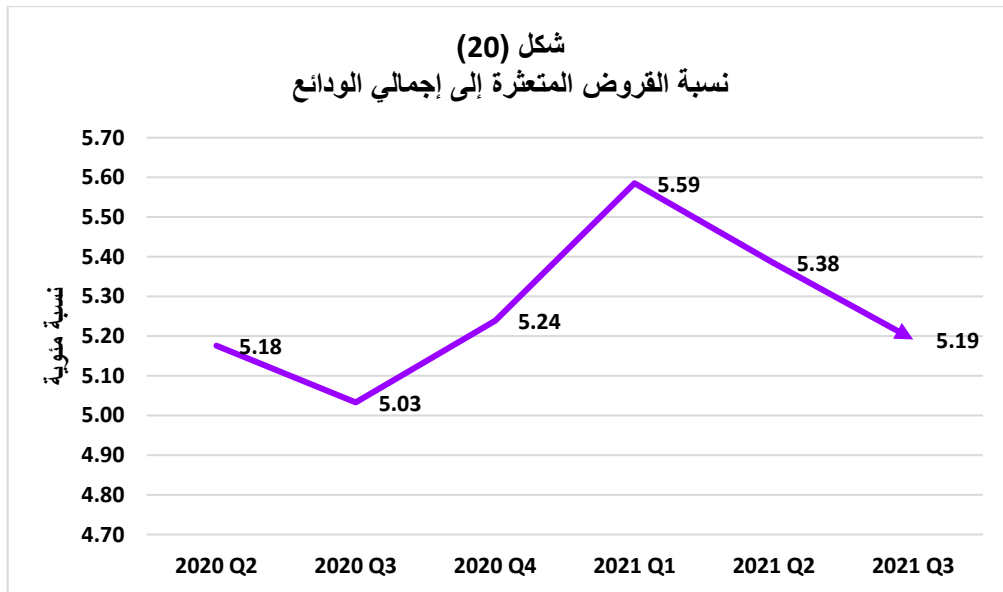


2021، بمبلغ وصل إلى (7.6) ترليون دينار، في حين بلغت هذه النسبة لدى للقطاع العام (2.29%) أثناء المدة ذاتها، بمبلغ وصل إلى (1.2) ترليون دينار والشكل (19) يوضح ذلك.

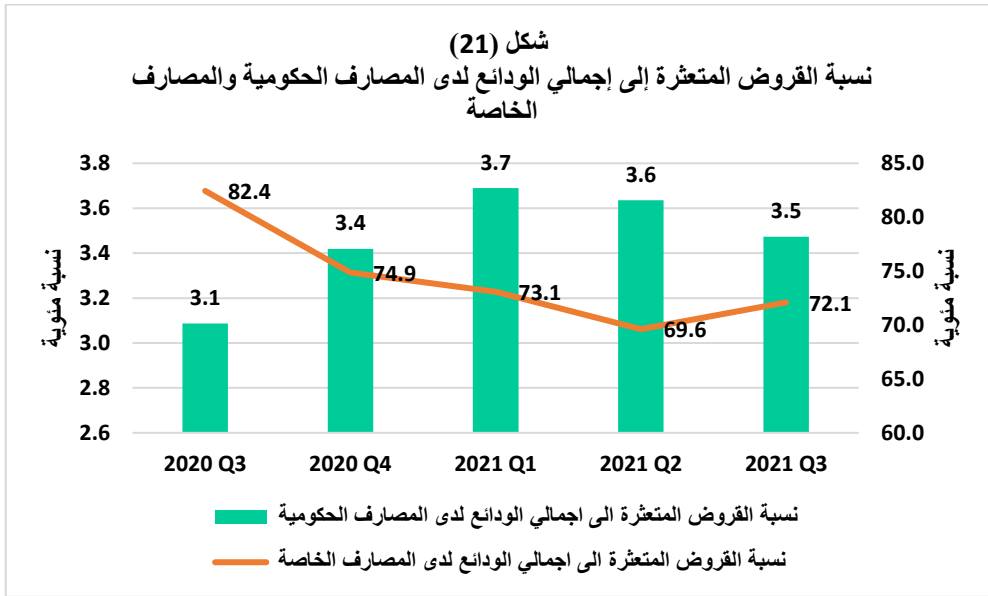


#### 8- القروض المتعثرة/ إجمالي الودائع:

يُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الودائع لدى المصارف، والشكل (20) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع قد ارتفعت من (5%) في الفصل الثالث لعام 2020 إلى (5.19%) للفصل نفسه من عام 2021، الأمر الذي يتطلب متابعة أكبر من المصارف على القروض الممنوحة إلى المقترضين.



وبالعودة إلى تصنيف المصارف من حيث الملكية نجد أنّ هناك ارتفاعاً في هذه النسبة للمصارف الخاصة، والشكل (21) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة مرتفعة جداً، إذ بلغت في الفصل الثالث 2021 (72.1%) في حين بلغت هذه النسبة لدى المصارف الحكومية (3.5%)، وهذه النسبة كبيرة جداً وتؤثر كثيراً في ودائع المصرف وحجم السيولة المتوافرة لديه وتزيد من احتمالية تعرضه للخسائر، لذلك أصبح من الضروري اتباع الأساليب العلمية الصحيحة وتنفيذ التعليمات التي أصدرها البنك المركزي كافة في عملية منح الائتمان لضمان عدم التعثر من المصارف الخاصة، علماً أنّ نسبة حجم الودائع لدى المصارف الخاصة إلى إجمالي الودائع بلغ (13.2%) أثناء الفصل الثالث من عام 2021 وهو منخفض إذا ما قورن بنظيرتها المصارف العامة التي بلغ لديها (86.8%) أثناء المدّة نفسها.



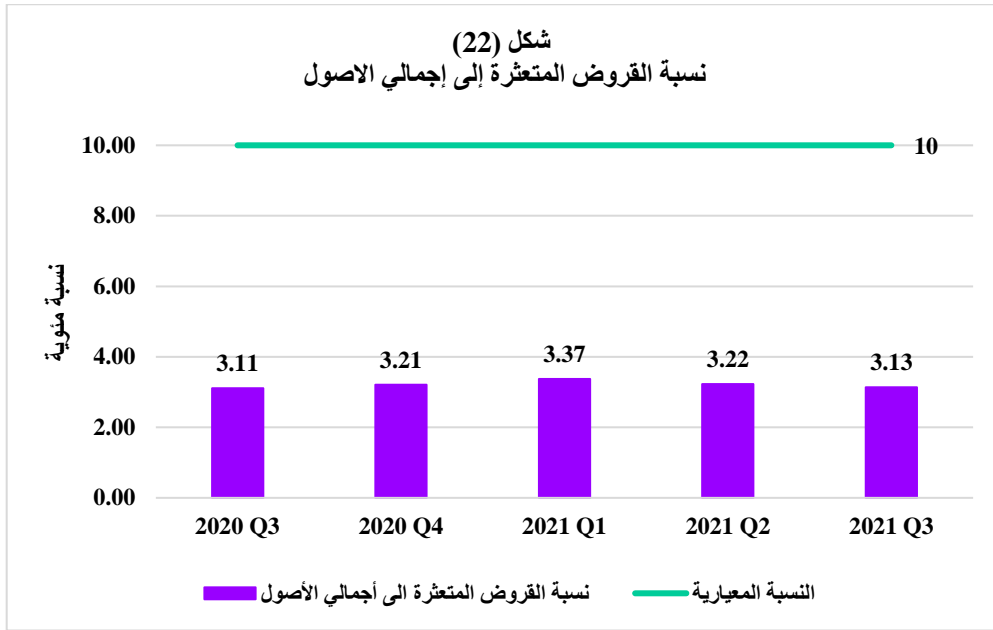
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

## 9- القروض المتعثرة/ إجمالي الأصول:

يُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الأصول لدى المصارف، إذ كشفت تجارب الدول والأدبيات الاقتصادية أنّ تجاوز هذه النسبة (10%) ينذر بحدوث أزمة مصرفية<sup>1</sup>، ويوضح الشكل (22) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف العاملة في العراق، إذ يُلاحظ أنّ النسبة ارتفعت إلى (3.13%) في الفصل الثالث لعام 2021

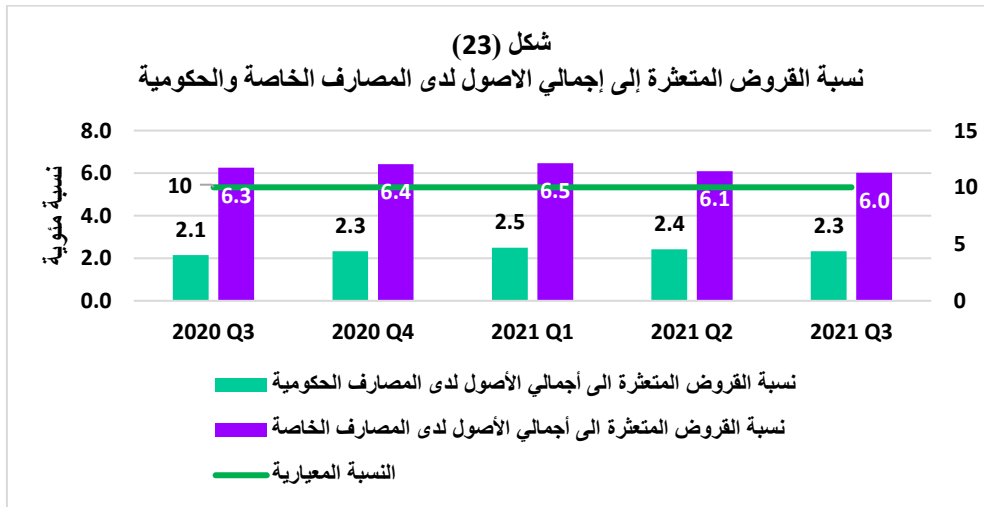
<sup>1</sup> للمزيد انظر، البنك المركزي العراقي 2020، تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي، العدد الثالث عشر، ص18.

بعد أن كانت (3.11%) للفصل نفسه عام 2020، وبذلك فإن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لم تتجاوز النسبة المعيارية إذا ما تم قياسها إلى إجمالي المصارف.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

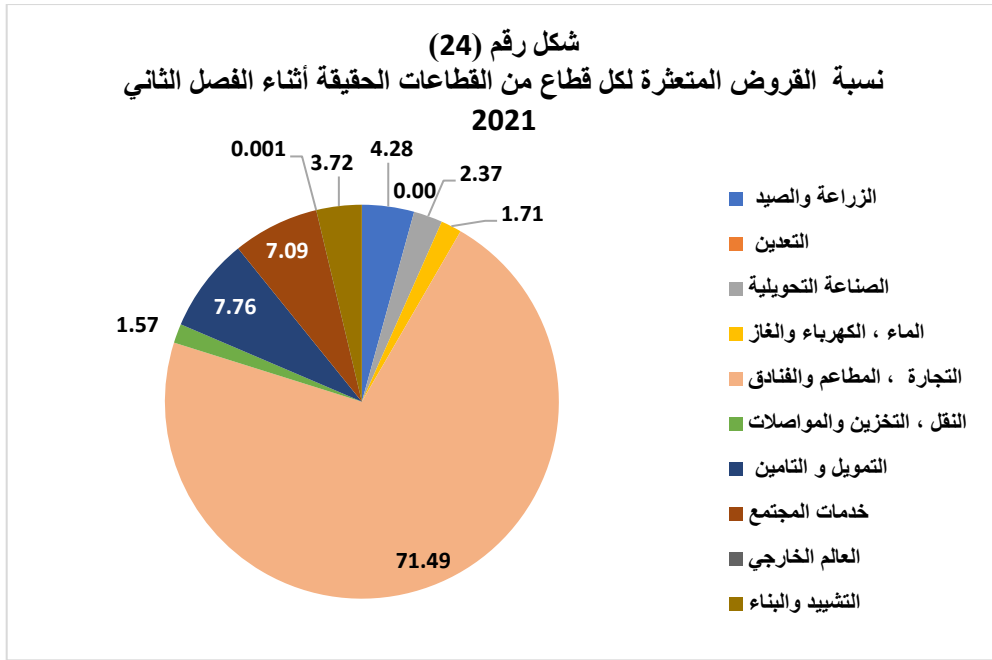
وبالعودة إلى تفصيل المصارف بحسب الملكية نجد أن كلاً من المصارف الخاصة والحكومية لم تتجاوز النسبة المعيارية إلى الآن، والشكل (23) يوضح أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف الخاصة أو المصارف العامة لم تتجاوز النسبة المعيارية (10%)، ولكن هذه النسبة مرتفعة لدى المصارف الخاصة، إذ بلغت في الفصل الثالث من عام 2021 (6%)، لذلك يجب الحذر في عملية منح القروض، في حين بلغت هذه النسبة (2.3%) في المصارف الحكومية أثناء المدة نفسها، وأن هذه النسبة لا تدعو إلى القلق فيما يخص الاستقرار المالي إذ إن المصارف الحكومية تستحوذ على القطاع المصرفي.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

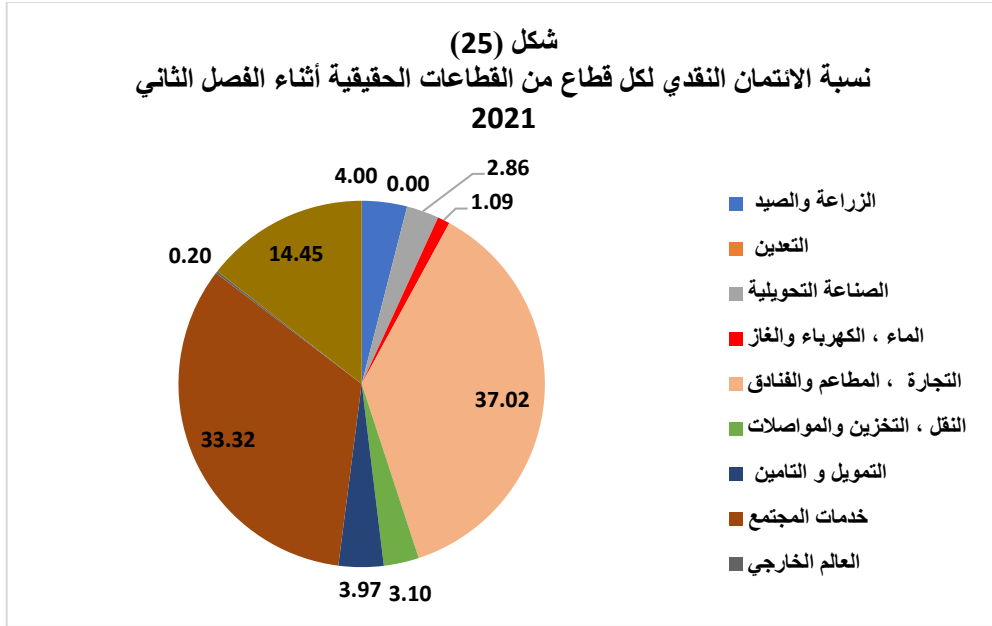
## 10- التوزيع القطاعي للقروض المتعثرة:

يُعنى هذا المؤشر بتحديد أكثر القطاعات داخل القطاع الحقيقي التي لديها ديون متعثرة، والشكل (24) يوضح التوزيع القطاعي للديون المتعثرة الذي يبيّن أنّ قطاع التجارة والمطاعم احتل النسبة الأكبر للقروض المتعثرة إذ بلغت (71.49%) أثناء الفصل الثاني من عام 2021 يليها قطاع التمويل والتأمين بنسبة (7.76%) أثناء المدّة نفسها، جاء ذلك التعثر نتيجة سياسات الغلق والخروج من أزمة وباء كورونا التي أثرت بشكل كبير على حجم الوافدين من السياح العرب والأجانب على المناطق السياحية والمدن المقدسة مما أثر سلباً في إيرادات تلك الفنادق ومن ثمّ ارتفاع نسبة التعثر لديها، لذلك استوجب على المصارف أن تكون أكثر حيطة وحذراً في منح الائتمان داخل هاتين القطاعين، لتجنب تعثر نشاطها وضمان سلامة أموال المودعين، كما يوجب ضرورة وضع سياسات تمكّن هاذين القطاعين من التعافي والعودة إلى مسار النمو.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

ومن الجدير بالذكر أنّ قطاع التجارة والمطاعم استحوذ على النسبة الأكبر من الائتمان النقدي الممنوح إلى القطاعات الحقيقية بنسبة بلغت (37.02%)، يليه قطاع خدمات المجتمع بنسبة بلغت (33.32%)، على النحو المبين في الشكل (25)

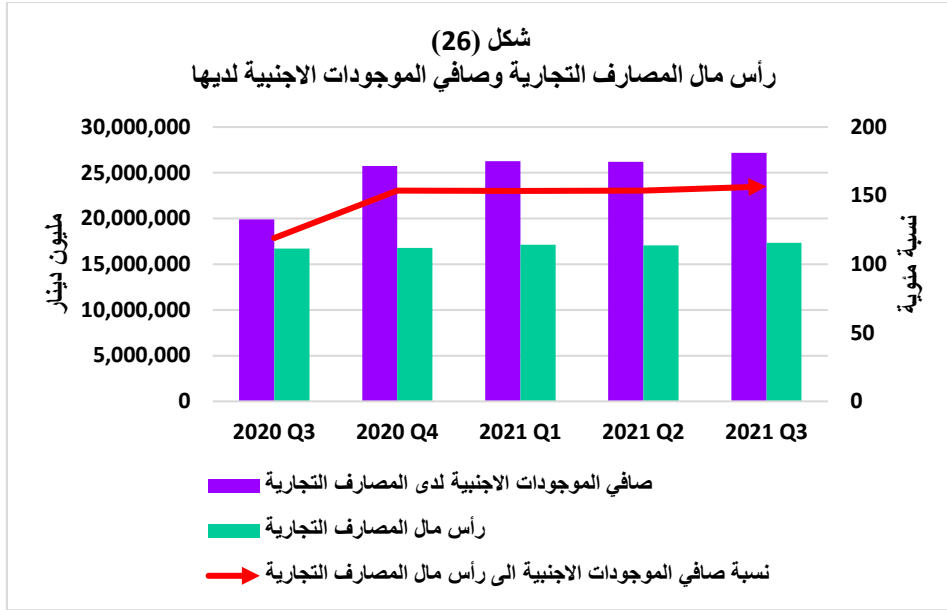


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

## 11- صافي الموجودات الأجنبية لدى المصارف/ رؤوس أموال المصارف العاملة:

يُقاس هذا المؤشر بقسمة صافي الموجودات الأجنبية للمصارف العاملة على رأس مالها، والشكل (26) يوضح هذه النسبة التي تبيّن الاحتفاظ بالعملة الأجنبية لدى المصارف التجارية في حال تعرضت العملة الوطنية إلى تقلبات حادة، ويتبيّن أنّ نسبة صافي الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية قد ارتفعت من (119%) أثناء الفصل الثالث من عام 2020 إلى (156%) أثناء الفصل نفسه من عام 2021، إنّ هذا الارتفاع الكبير في قيمة الموجودات يرجع إلى تخفيض قيمة الدينار العراقي، إذ انخفضت قيمة الدينار العراقي من (1221) دينار للدولار الواحد أثناء شهر أيلول 2020 إلى (1471) دينار للدولار الواحد للشهر نفسه من عام 2021، وإنّ مصدر الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي هو مصدر داخلي<sup>1</sup>، واحتفاظ البنك المركزي بنسب كافية من الأصول الأجنبية موازنة مع عرض النقد بالمعنى الواسع، إذ بلغت نسبة الأصول الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (64%) في الفصل الثالث من عام 2021، مما يجعل الزيادة في نسبة الموجودات الأجنبية إلى رأس مال المصارف مسيطر عليه من السلطة النقدية في العراق.

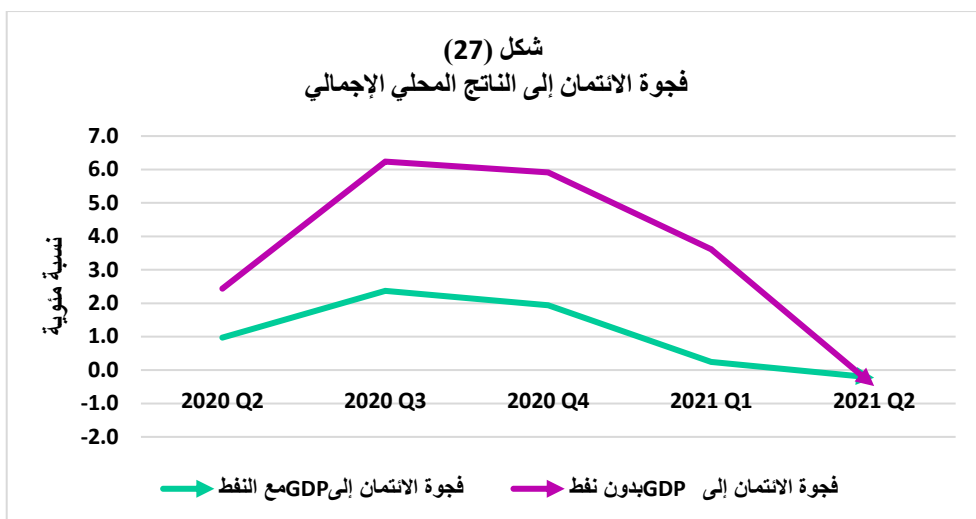
<sup>1</sup> المقصود هنا عدم قيام المصارف العراقية بالاقتراض من الخارج بالعملة الأجنبية وإعادة إقراضها بالعملة المحلية.



## 12- فجوة الائتمان للنتائج المحلي الإجمالي:

تُعرّف فجوة الائتمان للنتائج بأنّها نسبة الائتمان المقدّمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي مطروحًا منه الاتجاه العام لنسبة الائتمان (الموجه إلى القطاع الخاص) إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتراوح القيمة المعيارية لهذا المؤشر بين (2- 10)، وكلما اقتربت النسبة المقدّرة من الحد الأعلى أو تجاوزته فإنّ ذلك يشير إلى احتمالية حدوث أزمة مصرفية بسبب زيادة نمو الائتمان بمعدل أكبر من الزيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثمّ يتطلب الأمر إعداد مصدّات كافية لتفادي المخاطر المحتملة، والشكل (27) يوضح ذلك<sup>1</sup>، إنّ فجوة الائتمان تقيس سرعة معدل نمو الائتمان المصرفي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي التي يجب ألا تتعدّى (10%)، إنّ هذه الفجوة بلغت (0.2%) في حال اعتماد بيانات الناتج المحلي الإجمالي مع النفط، وقد بلغت (0.5%) في حال اعتماد البيانات من دون النفط، أي إنّ من ناحية المخاطر فإنّه يمكن زيادة الائتمان من دون وجود خوف من حدوث أزمة بسبب ارتفاع الائتمان.

<sup>1</sup> لمزيد من المعلومات عن طريقة احتساب فجوة الناتج راجع البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر العراقي العدد 18، الفصل الأول 2020، ص 23-24



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

جدول (2)  
المؤشرات الخاصة بتحليل أداء المصارف

اسم المؤشر	قيمة المؤشر أثناء الفصل الثالث 2020	قيمة المؤشر أثناء الفصل الثالث 2021	معدل التغير %	الأثر على الاستقرار النقدي
قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف (نسبة مئوية)	0	0	0	إيجابي
الودائع المصرفية إلى M2 (نسبة مئوية)	52	49	-5.8	سلبي
نسبة النقد في التداول إلى M2 (نسبة مئوية)	48	51	6.3	سلبي
إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع (نسبة مئوية)	59.9	57.6	-3.8	إيجابي
المضاعف النقدي (نسبة مئوية)	1.4	1.3	-6.5	سلبي
نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية (نسبة مئوية)	129.3	148.3	14.7	سلبي
العائد على حقوق الملكية (نسبة مئوية)	4.4	5.7	28.4	إيجابي
العائد على الموجودات (نسبة مئوية)	0.6	0.8	37.9	إيجابي
العائد على حقوق الملكية من نافذة بيع العملة الأجنبية (نسبة مئوية)	0.7	0.6	-4.5	سلبي
العائد على الموجودات من نافذة بيع العملة الأجنبية (نسبة مئوية)	0.3	0.3	-13.8	سلبي
نسبة صافي الدخل من الفائدة إلى إجمالي أرباح المصارف الخاصة (نسبة مئوية)	28	25	-10.7	سلبي
نسبة صافي الدخل من غير الفائدة إلى إجمالي أرباح المصارف الخاصة (نسبة مئوية)	72	75	4.2	إيجابي
العائد على حقوق الملكية للمصارف الخاصة (نسبة مئوية)	1.6	0.6	-62.5	سلبي
العائد على حقوق الموجودات للمصارف الخاصة (نسبة مئوية)	0.7	0.3	-57.1	سلبي
القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان (نسبة مئوية)	8.4	9	7.1	سلبي
القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع (نسبة مئوية)	5.0	5.2	3.2	سلبي
القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول (نسبة مئوية)	3.1	3.1	0.6	سلبي
صافي الموجودات الأجنبية إلى رأس مال المصارف (نسبة مئوية)	119.1	156.7	31.6	إيجابي

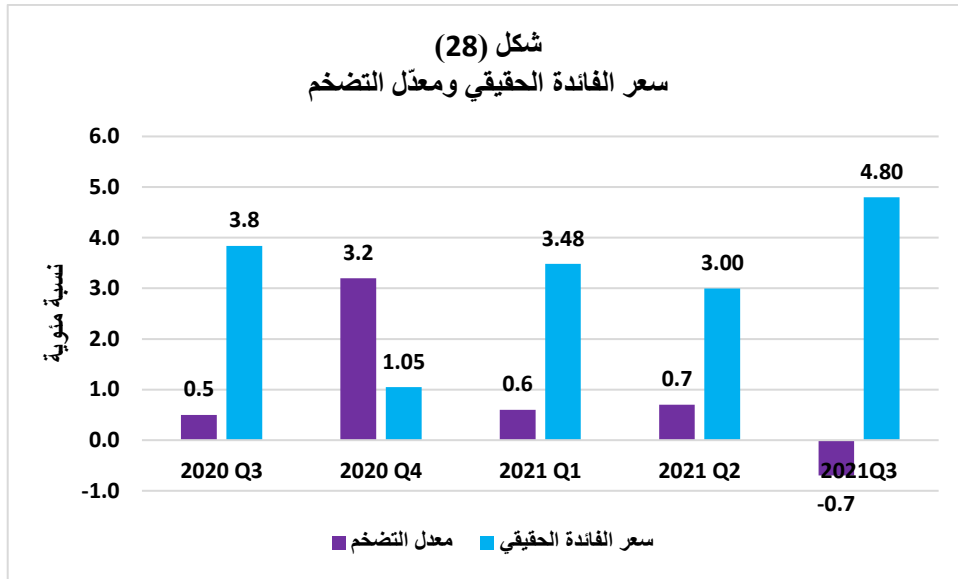


## الفصل الثالث

## تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

## أولاً: معدل التضخم:

يُقاس التضخم من طريق احتساب التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، إذ إنّ التضخم هو مقياس كمي يعبر عن الارتفاع في مستوى الأسعار والخدمات داخل الاقتصاد أثناء الزمن، فتتخفص القوة الشرائية لعملة البلد ومن ثمّ انعكاس ذلك على المؤشرات المالية والمصرفية ومنها أسعار الفائدة الحقيقية، وعند العودة إلى أسعار المستهلك يلحظ أنّها سجلت انخفاضاً أثناء شهر أيلول من عام 2021 ليلبغ (112.3%) مقارنة بشهر آب من العام نفسه مُسجلاً (113.1%)، أي بمقدار تغير (0.7%) والذي يمثل معدل التضخم الشهري، إذ سجّل قسم الأغذية والمشروبات غير الكحولية انخفاضاً بنسبة (1.1%)، وسجل قسم التبغ انخفاضاً بنسبة (0.1%)، وسجل قسم السكن انخفاضاً بنسبة (1.1)<sup>1</sup>، والشكل (28) يوضح معدل التضخم ومعدّل سعر الفائدة الحقيقي:



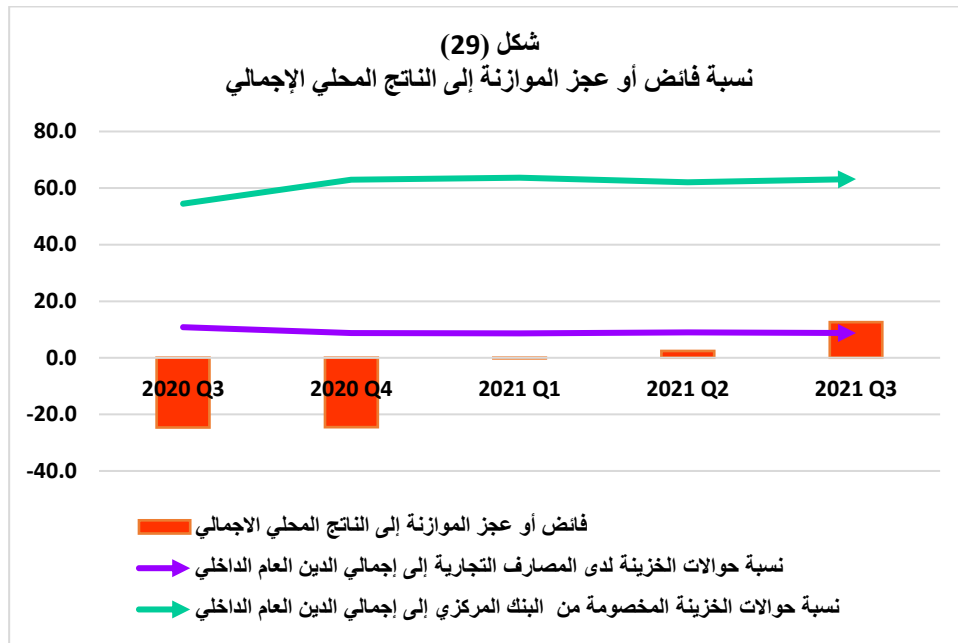
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

## ثانياً: فائض أو عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

يوضح هذا المؤشر نسبة التغير الذي يحصل في الموازنة العامة سواء بالإيجاب (فائض) أم بالسلب (عجز) وانعكس ذلك على مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان من الجهاز المصرفي، والشكل (29) يبيّن أنّ الموازنة العامة للدولة قد حققت فائضاً

<sup>1</sup> وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، أيلول 2021.

في الفصل الثالث من عام 2021 قد بلغ (12.6%)، إذ بلغ إجمالي الفائض في الموازنة أكثر من (9.939) تريليون دينار، أما في ما يخص حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية إلى إجمالي الدين العام فقد انخفضت إلى (8.7%) في الفصل الثالث عام 2021 بعدما كانت (10.3%) أثناء الفصل نفسه عام 2020 بمعنى تراجع حدة مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان، لكن في المقابل ارتفعت نسبة الحوالات المخصصة من البنك المركزي إلى الدين العام الداخلي إلى (63.2%) بعدما كانت (54.5%) أثناء المدّة نفسها.

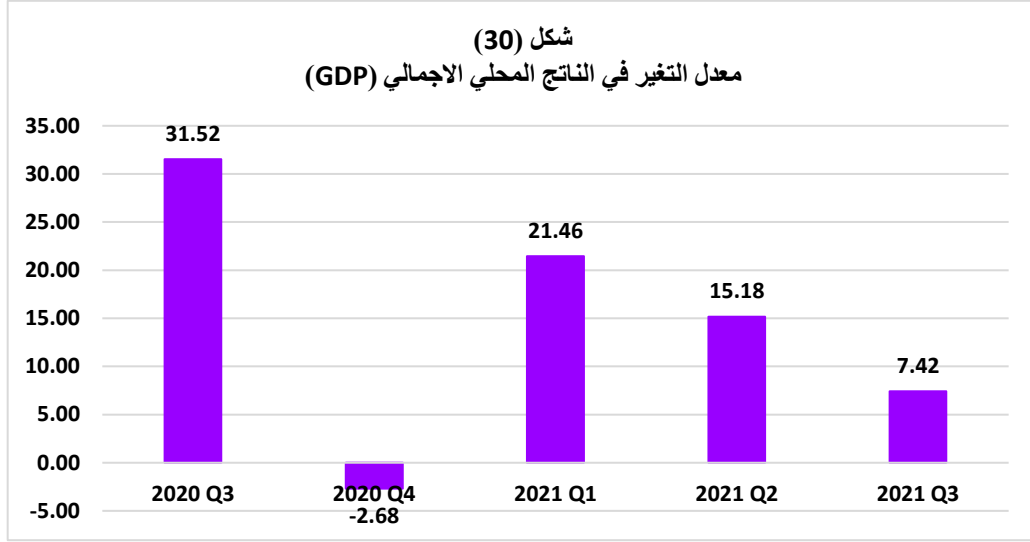


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

### ثالثاً: معدّل التغير في الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

يمثل الناتج المحلي الإجمالي مقياس الإداء الاقتصادي للبلد، فهو يعبر عن النشاطات الاقتصادية أثناء مدة زمنية معينة، وهو يوافر معلومات عن مدى سلامته أو ضعف الاقتصاد المحلي، إذ إنّ معدل النمو الإيجابي يشير إلى قدرة الاقتصاد على التوسع وخفض مستويات البطالة ومن ثمّ زيادة الدخل، وقد سجّل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق نموًا إيجابيًا أثناء الفصل الثالث 2021 بمعدل (7.42%) وبمقدار بلغ (78.8) تريليون دينار مقارنة بالفصل الثاني لذات العام، وعند المقارنة مع الفصل نفسه من عام 2020 نجد أنّ معدل النمو إيجابي أيضًا بلغ (31.52%) إلا أنّ قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية كانت (53.8) تريليون دينار، على النحو المبين في الشكل (30) وبذلك تكون قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية أثناء الفصل الثالث من عام 2021 أكبر من الفصل ذاته لعام 2020، بسبب التغيرات الحاصلة في ارتفاع أسعار النفط العالمية، وما رافقها من تحسن على مستوى القطاعات

المحلية الاقتصادية، والتعافي من آثار جائحة (Covid-19) ومن ثمَّ تحسُّن الأداء الاقتصادي المحلي.



المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي.

جدول (3)  
المؤشرات الخاصة بتحليل أداء الاقتصاد الكلي

اسم المؤشر	قيمة المؤشر أثناء الفصل الثالث 2020	قيمة المؤشر أثناء الفصل الثالث 2021	معدل التغير %	الأثر على الاستقرار النقدي
معدل التضخم	0.5	-0.7	-240	إيجابي
فائض أو عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	-24.7	12.6	151.0	إيجابي
نسبة حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية إلى إجمالي الدين العام الداخلي (نسبة مئوية)	10.8	8.7	-19.4	إيجابي
نسبة حوالات الخزينة المخصصة من البنك المركزي إلى إجمالي الدين العام الداخلي (نسبة مئوية)	54.5	63.2	16.0	سلبى
الناتج المحلي الإجمالي* (مليار دينار)	73,371	78,818	7.4	إيجابي

\*تمت مقارنة قيم المؤشر فصلي للعام نفسه.

إعداد

عقيل محمد رشيد / مسؤول شعبة الإنذار المبكر

قاسم عدنان مهدي / ملاحظ

